قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٦

بربط موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٤١٧٥٣٠٠٠ جنيه (فقط واحد وأربعون مليونا وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألفا من الجنيهات) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٣٩٦٢٣٠٠٠ جنيه (فقط تسعة وثلاثون مليونا وستمائة وثلاثة وعشرون ألفا من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول ـ أجور ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٣٩١٢٣٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢٧٩٠٠٠٧ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢١٣٠٠٠٠ جنيه (فقط مليونان ومائة وثلاثون ألفا من الجنيهات) بالباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٣٩٦٢٣٠٠٠ جنيه (فقط تسعة وثلاثون مليونا وستمائة وثلاثة وعشرون ألفا من الجنيهات) بالباب الثانى إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢١٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط مليونان ومائة وثلاثون ألفا من الجنيهات) موزعة كما يلى :

(ا) الباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة ٢٠٤٧٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ القروض والتسهيلات الائتمانية ٨٣٠٠٠٠ جنيه (قروض من بنك الاستثمار القومى) .

(المـادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات ارباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المالية بما لا يزيد على ٥٠ ٪ من الزيادة المحققة .

(المـادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحمل تكاليفها على الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص بالاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الأنشطة مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر بإخطار وزارة المالية .

(المـادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٦

يصدر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيه سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبـارك

والموازنة الجارية الرأسمالية لهيئة القطاع العام للصناعات الغذائية
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

الاستخدامات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥	الإيرادات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
باب ١ ـ الأجور	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠			
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٣٩١٢٣٠٠٠	٤٧٥٥٢٠٠٠	باب ٢ ـ الإيرادات الجارية	٣٩٦٢٣٠٠٠	٤٨٠٥٢٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية ...	٣٩٦٢٣٠٠٠	٤٨٠٥٢٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية ...	٣٩٦٢٣٠٠٠	٤٨٠٥٢٠٠٠
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية	٢١٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٢٠٤٧٠٠٠	٢٠٤٧٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية ...	ـ	ـ	باب ٤ ـ قروض وتسهيلات ائتمانية	٨٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية ...	٢١٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٢١٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٤١٧٥٣٠٠٠	٥٠٢٥٢٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٤١٧٥٣٠٠٠	٥٠٢٥٢٠٠٠